

مجتمعاتهم

التغير الطبيعي في المناخ مسؤول عن مجاعة مدغشقر

نفت دراسة نُشرت أمس الخميس ما أعلنته الأمم المتحدة حول تسبب الاحترار الناجم عن الأنشطة البشرية في المجاعة التي تضرب جنوبي مدغشقر منذ عامين، مؤكدة أن دور هذا العامل ضئيل جداً، وأن الكارثة ناجمة أساساً عن الفقر والتغير الطبيعي في المناخ. وأوضحت الدراسة التي أعدها باحثون من شبكة «ورلد ويدر أتريبوشن» التي تضم علماء كانوا ستاقتين في الربط ما بين التغير المناخي والظواهر الطبيعية المتطرفة، إلا أن الجفاف في مدغشقر «لم يزد بشكل ملحوظ» بسبب الاحترار.

الأمم المتحدة: أعمال العنف قد تفكك المجتمع الإثيوبي

أعلن مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث، أن النزاع في إثيوبيا قد يؤدي في حال تفاقمه إلى نزوح يذكر بمشاهد الفوضى التي عمت مطار كابل في أغسطس/ آب الماضي، بعد سيطرة حركة طالبان على العاصمة الأفغانية. وقال لوكالة «فرانس برس» إنه إذا وصلت المعارك إلى العاصمة الإثيوبية وأدت إلى أعمال عنف طائفية بمختلف أنحاء البلاد، فسوف يحصل «تفكك في النسيج الاجتماعي»، محذراً من أن الاحتياجات اللازمة لتوفير المساعدات «سوف تزيد بشكل كبير» علماً أنها هائلة أساساً.



سيد خضيرحي سادات/ الاناوك

عام 2022 «كارثي إنسانياً»

أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة في تقريره السنوي عن الأوضاع في العالم، أن المنظمة الأممية تحتاج إلى 41 مليار دولار أميركي على الأقل في عام 2022 لمساعدة 183 مليون شخص من الفئات الأكثر ضعفاً في 63 دولة تواجه مشكلات استمرار تغشي وباء كورونا والنزاعات وتداعيات التغير المناخي. وقدر المكتب حاجة 274 مليون شخص في العالم إلى مساعدة طارئة في العام المقبل، في زيادة نسبتها 17 في المائة عن عام 2021، و250 في المائة عن عام 2015، والتي تعني أن شخصاً من أصل 29 سوف يحتاج إلى مساعدة عام 2022. وقال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث: «لم يبلغ عدد الأشخاص المحتاجين سابقاً هذا المستوى المرتفع، وتوفير مساعدات لهذا العدد الهائل ليست مسألة مستدامة، لكن يجب أن يستمر».

وعرض التقرير السنوي للمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صورة قاتمة للاحتياجات المتزايدة الناجمة عن الصراعات، وتفاقم عدم الاستقرار في أماكن مثل أفغانستان وإثيوبيا وميانمار، وذلك من دون إغفال وباء كورونا الذي أكد التقرير أنه دفع نحو 20 مليون شخص إلى فقر مدقع. وحذر التقرير كذلك من أن «تغير المناخ يعزز احتمال حصول مجاعة فعلية ومرعبة تطاول نحو 45 مليون شخص في 43 دولة، ومن دون اتخاذ إجراءات دائمة وفورية، قد يكون عام 2022 كارثياً في عالم يعاني 811 مليون شخص فيه من سوء تغذية».

(فرانس برس)

مهاجرون يعودون إلى دمار سيناء

سيناء - محمود خليل

إعادة النظر بالتعويضات

يطلق معنيون مناشدات «لإعادة النظر في التعويضات التي صرفتها الدولة المصرية للعائدين إلى سيناء، ولتشكيل لجنة تراعي الله في عملها، ولا تزيد إلا التقدير العادل للمواطنين أو أسناد الترميم إلى شراكة بتكليف من المحافظة وتحت إشراف الإدارات الهندسية التابعة لها من دون تسليم المواطنين أي مبالغ مالية على الإطلاق».

وكذلك اتحاد قبائل سيناء (تجمع من أبناء القبائل المتعاونة مع السلطات المصرية في العمليات الأمنية بشمال سيناء). نعم، لقد صدمنا من حجم الدمار، فيما صرفت لنا الدولة تعويضات لا تكفي ثمن نافذة من نوافذ بيت قصفه الطيران الحربي من دون أي سبب». يضيف السواركة: «لا يمكن أن نسمي ما حصل عودة حقيقية إذا ما تركتنا الدولة والجيش على الطرقات، وفي الأراضي الخالية، من دون سقف نداري أنفسنا فيه من الأمطار. كل ما يحصل الآن هو للتصوير الإعلامي فقط. العودة الحقيقية تتمثل في إعطائنا التعويضات اللازمة التي تكفي لإعادة إعمار الخراب الذي حل بقرانا على مدار السنوات الماضية، أو أن نتفضل الدولة ببناء القرى من جديد، وتسليمنا بيوتاً أفضل مما كانت عليه سابقاً، ومزارع أفضل، كأقل تعويض يمكن القبول به بعد سنوات من التهجير والضرر الذي أصابنا خلال الفترة الماضية». ويشير إلى أنه في حال لم تتحرك الدولة فوراً لإنصاف الأهالي، فإن كثيرين لن يتمكنوا من إعمار منازلهم من جديد وسيكونون مضطرين إلى النزوح مجدداً إلى حيث استقروا خلال السنوات الماضية. من جهته،

أوقعته اللجنة المكلفة بتقدير الأضرار التي لحقت بالمباني من جراء العمليات الإرهابية والمبالغ المخصصة لذلك، بالبعوض، إذ لم تكن تقديرات اللجنة عادلة على الإطلاق»، مضيفاً: «على سبيل المثال تخصيص مبلغ عشرة آلاف جنيه لترميم مبنى أيل للسقوط كله فيما منزل آخر خصص له 260 جنيهاً فقط ومنزل ثالث 500 جنيه وهكذا، وهي مبالغ رفض كثير من مستحقيها تسلمها».



مجتمع

تحقيقاً

تسبب تكرار الحوادث العييفة داخل المدارس التونسية في تنامي دعوات الاسراع بتحديث المؤسسات التربوية، واجراء مراجعات جذرية لمنظومة المناهج القديمة التي باتت لا تتناسب مع المتغيرات

مدارس تونس سلوكيات عنيفة ومناهج جامدة

نورس ـ بسمة بركات

تواترت حالات عنف في مدارس تونس، في الوجة الأخيرة، ما أثار نقاشاً بين من يعتبرون التلميذ ضحية منظومة تربوية سبئة ناتجة من عجز وزارة التربية عن الإصلاح، وبين من يحملون الأسرة المسؤولية نظراً لتخليها عن دورها، والذي يفرض جبلاً يفكر إلى العديد من القيم، وقد ناقوس الخطر مجدداً بعد حادثة مهدي ابن رشيق الزهراء

بضاحية تونس، حيث قام تلميذ (17 سنة)،

والعنف المدرسي يصنف في الغالب كجريمة بدلاً من تصنيفه كاضطراب يخفي معاناة الشخص، كما أن التلميذ العنيف يعامل عادة كمجرم يستوجب العقاب».
وتلقت بو علي إلى أن «كشافة البرامج الدراسية، واللجوء إلى التلقين، والاحتفاظ الفصول، كلها أيضاً قد تؤدي إلى شعور التلاميذ بالإحباط، مما ينتج سلوكيات عنيفة، فضلاً عن تراجع الانتماء بالصحة النفسية داخل المدارس، إذ إن هناك عدداً محدود جداً من المخصصين في علم النفس العاملين في وزارة التربية التي تتعامل مع نحو مليوني تلميذ، والمعلم القائم هو متخصص في علم النفس واحد لكل 20 ألف تلميذ»، وترى الباحثة في علم الاجتماع، لكن ضحايا العنف المدرسي ليسوا دائماً من المعلمين، فهم يدورهم يمارسون عنفاً على التلميذ، وفي 18 نوفمبر الماضي، تسبب معلم من الفخراون في كس اصابع تلميذة في الصف الثالث بعد ضرب مبرح بعضا.
تقول المختصة في علم النفس بوزارة التربية، اميرة بوعلي، «العربي الجديد»، على هامش مؤتمر «بحث ظاهرة العنف في الوسط المدرسي» الذي نظمه «المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات» مؤخراً، إن «فنا عوامل عدة تسهم في تفشي العنف، والعلوم النفسية والاجتماعية تتناول الموضوع من زوايا مختلفة، ومنها أن العنف نوع من اضطرابات السلوك، وأنه عادة يتم من خلال التقليد أو التحفيظ، كان يرى الطفل والديه، أو مدرسه، أو أشخاصا في محيطه، يمارسون العنف لإنهاء مشاكلهم، فيقوم بتقليديهم»، وأضافت بو علي أن «هناك العقالات وأحاسيس سلبية يعيشها الطفل، وإن لم يجد الأليات اللازمة للتعامل معها فإنها تظهر على سلوكيات عنيفة، والإحباط والتمييز وعدم الاستماع إلى مشكلات الطفل، أو عدم قدرته على اإبداء رأيه، فضلاً عن انظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى عدم لتلبية حاجاته، وكذلك التعرض للمضادات البدي لا يتم التعهد بها، كل هذا يجعله يتبنى سلوكيات عنيفة،

تأكد أن «60 في المائة من العنف يقع داخل الصف المدرسي، وأن 80 في المائة من المحالين إلى مجلس التربية لتأخذ عقوبات بحقهم من أبناء الطبقات الفقيرة، وأن المشكلة بين الأستاذ والتلميذ تتفاقم، ويجب التدخل فيها، كما أن تجاهلها تؤدي إلى زيادة التوتر وصولاً إلى الصدام المباشر»، إذ لا حد يدعمه، فلا نقابات ولا جمعيات، على عكس الأساتذة».

وتشير بن دعوش إلى ضرورة طرح سؤال: كيف يعيش الأطفال في المدرسة؟ موضة أن «المدرسة باتت منتجة للعنف، فيما هناك اعتقاد سائد أن الأستاذ يعنف تلاميذه بغرض الحصول على نتيجة جيدة، بينما هذا الجيل يستقبل العنف بطريقة مختلفة، وتغيرت تصوراته عن الأجيال السابقة، وحل البحت عن الاعتراف المجتمعي محل التصور المدرسي القديم المعتمد على تلقين المعرفة، بدوره، يرى أستاذ علم الاجتماع، صلاح الدين بن فرج، أن «طبيعة الغفرة الحالية تساهم في تكرار حوات العنف في الوسط الدرسي التونسي، فالمجتمع يغلّب عليه التوتر، والأوضاع تسهم بالمصابيية، وغياب الرؤية وإسناد الأفق المستقبلي»، مضافاً لـ«العربي الجديد»، أن «التدابير، وخصوصاً التلاميذ منهم، تؤثر عليهم هذه الضغوط، وعادة هم أكثر تحسباً للواقع غير المتوقع، والحاقلة للأصف في المعادلة، ومن هو خالته من هو التلميذ في

250 عدد المتخصصين النفسيين العاملين في وزارة التربية التونسية التي تضم مدارسها نحو مليوني تلميذ.



يعرض بعض تلاميذ تونس للعنف في المدرسة (إسبانيا/الانوار)

المعتدي، وبينما المدرسة منقطعة ضرورة التغيير، لكن المفارقة أنها لا تتقوم باتخاذ أية خطوات للتغيير، وتحافظ على نفس التقسيم التقليدي»، ويؤكد الخبير التربوي معز الدريسي، لـ«العربي الجديد»، أن «هناك أسباباً متبادرة للعنف المدرسي، لكن المدارس لا تشغل بشكل مستقل عن البيت، وفي المجتمع، وفي المدرسة، والمحيط التربوي يمثل خطراً على التلاميذ، ويعملهم عرضة لخطاطر السلوكيات الخطرفة والعنفية، وقد لاحظنا خلال السنوات العشر الأخيرة، أن التلاميذ يتعرضون لسلوكيات والمفاهيم عنيفة من الأسرة والمحيط، ومن المعلمين، وتستقبل العديد من الكلمات والمفاتي التي تكشف تعرض تلاميذ لعنف، وتعرض معلمين للعنف»، وتشير إلى أن «المؤسسة التربوية اإصائية، والمناخ المشحون، وهناك ما يمكن اعتباره حملة ممنهجة لتشويه صورة التلميذ، فالتلميذ الذي يحاول التعبير عن نفسه من خلال الملابس أو طريقة تصفيف شعره وغيرها يواجه بعنف داخل المدارس».

ومن جهتها، تؤكد المسؤولة البيداغوجية في وزارة التربية، سامية المدني، لـ«العربي الجديد»، أن «وزارة التربية تعمل حالياً على تطوير بيسي المنهاج العام، ويركز على التلميذ الفاعل، وعلى المهارات الحياتية، وقد يساعد في توفير دور التلميذ في محاسنها المدرسة».

مشحونة، والمناخ المدرسي مناخ مشحون، وعلينا العمل على تحسينه»، وتشير ب رخيصة جمعية «تلاميذتنا»، بشرى الطييب، لـ«العربي الجديد»، إن الجمعية مهمتها الدفاع عن حقوق التلاميذ في الوسط المدرسي، مشيرة إلى أن «العنف يقوم به التلميذ الذي لا يجد من يصبث له في البيت، وفي المجتمع، وفي المدرسة، والمحيط التربوي يمثل خطراً على التلاميذ، ويعملهم عرضة لخطاطر السلوكيات الخطرفة والعنفية، وقد لاحظنا خلال السنوات العشر الأخيرة، أن التلاميذ يتعرضون لسلوكيات والمفاهيم عنيفة من الأسرة والمحيط، ومن المعلمين، وتستقبل العديد من الكلمات والمفاتي التي تكشف تعرض تلاميذ لعنف، وتعرض معلمين للعنف»، وتشير إلى أن «المؤسسة التربوية اإصائية، والمناخ المشحون، وهناك ما يمكن اعتباره حملة ممنهجة لتشويه صورة التلميذ، فالتلميذ الذي يحاول التعبير عن نفسه من خلال الملابس أو طريقة تصفيف شعره وغيرها يواجه بعنف داخل المدارس».

المؤسسة التربوية، ليكون نموذجاً للمواطن المحضّر والمفكر والمبتدع، مع ترسيخ الانتماء، والتعريف بالثراث والهوية، لكن هذا المنهاج في طور التجربة»، يشار إلى أن فرع «المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات» في تونس، نظم مؤقراً، مؤتمراً حول العنف في الوسط المدرسي، وقال مدير المركز، مهدي مبروك، خلال فعاليات المؤتمر، إن «المدرسة مهما كانت فصاحتها، ليست قلعة محصنة، لأن العنف في الشارع، وفي الوسط السيماسي ينتقل إليها، ولا بد أن تخصصا مدرسة لابنتي من فستان قديم يمكن القضاء عليها نهائياً.

لا تختلف الحال السيئة لفلسطينيي مخيم مار الياس في بيروت عن حال باقي المخيمات، يؤكد كثيرون أن الوضع الصعب يفوق قدرتهم على الاحتمال، ويسألون: إلى متى؟

بيروت ـ انتصار الحداد
تؤثر الأزمت الخائفة التي يمر بها لبنان على العلاقات متوسطة النحْل والفقيرة، وكذلك على اللاجئين الفلسطينيين الذين يجدون أنفسهم بعدما تركوا وطنهم طلباً للامن والأمان بالدرجة الأولى بندخرون نحو الفقر المدقع، ويصابعون الأزمت الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية، ويزيد المشاكل فقداهم المرجعية الرسمية التي تعنتي بشؤونهم، وخضوعهم لقبود تحريمهم من التوظيف في مهن عدة، وتؤكد وكالة الاسم المتحدة للوقت وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونرو)، أنّ حوالي ثلاثة ارباع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر ويخططون في مشاكل انعدام الأمن الغذائي، علماً أنّ أكثر من 200 ألف منهم يتواجدون في 12 مخيماً منتقلاً في أرجاء لبنان الذي بات غير آمن لهم بسبب الانهيارات السياسية والاقتصادية وتراجع القوة الشرائية وازمة ارتفاع سعر الدولار، تقبل حوالي 330 عائلة فلسطينية في مخيم مار الياس ببيروت، وهو أصغر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بمساحة نصف كيلومتر مربع، ومعظم رجال المخيم عمال في مؤسسات صغيرة، بينما تتراول بعض النساء أعمال الحياطة أو تنظيف البيوت، ما يعنى أن مواردهم شحيحة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان، لذا ينام بعض أطفالهم من دون تناول طعام العشاء.

تقول اللبنانية زينب المزرجة من فلسطيني وتقيم في مخيم مار الياس لـ«العربي الجديد»: «وَجسي مرضى بالسكري ولا يفوق على العمل، وأنا لا أستطيع أن اتركه وحده من أجل شغل وظيفة بعدما بترت قدمه بسبب المرض، بات من الصعب أن أؤمنها له بعد رفع الدعم عنها، والذي رفع من سعرها، قتلح»، لا أعرف كيف أتعامل مع هذا الواقع، وإلى من أجا، إذ قدمت بلا نتيجة طلباً للحصول على مساعدة من «برنامج الأونرو للتشؤون الاجتماعية للعفق»، ما حثت نرت ابنتي الوسطى لتعليم للعمل في مطعم كي تؤمن القسط الجامعي لأختها التي تكبرها باعوام، وتساهم في مصروف البيت من جهتها، تقول فاطمة وهي أرملة وأم لخمسة أطفال، تقبع في مخيم مار الياس وتعمل في تنظيف البيوت:«الم أعد أستطيع تحمل الأعباء الكبيرة الملقاة على كتفي، أعمار البيت منذ ساعات الصباح الأولى لتأمين قوت اولادي والاحتياجات اليومية، لكن دخلي اليومي لا يتعدى مبلغ شراء وجبة طعام للهداء، وتأمين احتياجات الأولاد من قراطسية وملابس وحفايت للهدسة، علماً أنّني اصبلحت لهم الزني القديم، وطلبت معهم ارتداء»، وقمت بخياطة حقبتي مدرسة لابنتي من فستان قديم قصصه، اما ابنتي فيحillon كتينهم

فلسطينيو مخيم مار الياس يفكرون إلى أبسط الأمور

في أيديم»، تصف: «ذهب اولادي إلى المدرسة سيراً على الأقدام، ومن دون امتلاك أي مصروف في جيبيهم، فنحن نتنا تحت خط الفقر بسبب ما نعانينه من ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، ولم نعد نستطيع شراء أبسط الأمور»، أما خديجة التي تقبل مع عائلتها في مخيم مار الياس وتعمل في مستوصف بالمخيم كي تساعد زوجها في تأمين مصاريف البيت، فتخبر «العربي الجديد»:«لم نعد نستطيع شراء اللحوم والدجاج فقد باتت من الكماليات بالنسبة لنا، وتتعامل معها كأنها غير موجودة. صرنا نتغذى من الخضراوات والبقوليات التي ارتفعت أسعارها جداً، ما يجعلنا نبحث عن الأقل تكلفة»، فمثلاً لا أستطيع شراء الكوسي التي يبلغ سعر الكيلوغرام الواحد منها 20 ألف ليرة لبنانية (حوالي الدولار)، علماً أنّ عائلتي تضم سبعة أولاد، وحتحتاج بالتحالي إلى خمسة كيلوغرامات على الأقل لتناول وجبة واحدة منها»، وتؤكد خديجة أنّ «تناول ثلاث وجبات يومياً أمر شبه مستحيل، وقد الغينا وجبتي الفطور والعشاء، والأخيرة لا يتناولها».



مقر فير في مساحة ضيقة كيريل (إسبانيا/كوز)



لا حد يفوق على الأزمات الكبيرة (الصين/الحديث)

هذه الجامعة»، وهو ما قد يؤدي إلى عدم الاهتمام بها، وتصعب فرصة كبيرة لتطوير العملية التعليمية في الكويت، ووجهت انتقادات كبيرة لجامعة الكويت خلال العام الأخير بسبب قبولها أكثر من 11 ألف طالب في السنة الدراسية الجديدة، فيما يفوق طاقاتها الاستيعابية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسب النجاح في الثانوية العامة، والتي وصلت إلى 91 في المائة، وهي نسبة يعتبرها الخبراء «تاريخية»، ويرجعها كثير منهم إلى أسلوب التعليم

ويعقول أكاديميون ومختصون في شؤون التعليم إن الجامعة كانت ملزمة بقبول جميع المتقدمين إليها من المستوفين لشروطها، على الرغم من عدم وجود إمكانات بشرية أو مادية لتقبل هذا العدد الكبير، وإن هذا سيكون له تأثير مباشر على جودة التعليم المقدم لهؤلاء الطلاب، فضلاً عن الأعباء المترتبة على هيئة التدريس.

وخصوصاً في كلية التربية بجامعة الكويت، الثالث السابق في مجلس الأمة، سلوى الجسار، لـ«العربي الجديد»: «يجب أن نعرف بداية بتراجع التعليم الأكاديمي في الكويت، وهذا أمر نتته كل الإحصائيات والدراسات، وخصوصاً في جامعة الكويت باعتبارها الجامعة الحكومية الوحيدة، والعامّة التي تقدم الوضع الحالي لأهل تلك الجامعة لتحاول قدر الإمكان تجنب تكرار ذات المشكلات في الجامعة الجديدة»، من الظروف التي رافقت صدور قرار إنشاء جامعة عبد الله سالم في عام 2019، ويقول إن سبب إنشائها كان «محاولة قطع الطريق على محاولات الجامعة الخاصة للاستثمار في مياها جامعات الكويت القديمة»، مؤكداً أن «الهياكل التعليمي والجحني لم يكن قائماً حين إقرار إنشاء

والعلوم البرمجية»، وتعد ميزانية التعليم الأضعف في الكويت، إذ تخصص الدولة له سنويًا ملياري دينار (نحو 6,6 مليارات دولار أميركي)، لكن هذا المبلغ، ورغم صغر مساحة البلد وقلة عدد سكانه، لا ينعكس على الجودة، أو على مستوى المتعلمين،